

نظارات لغوية في صور القرآن وقراءاته

بقلم / الدكتور عبد الناصر إسماعيل عساف
(قسم اللغة العربية بالكلية)

الحمد لله وحده ، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

فلم يؤت أحدٌ من البشر غير الأنبياء ما أُتي النبيون من العصمة ، ولا أُتي علمٌ من علوم البشر التي يخوضون فيها تلك العصمة ؟ وما كان ذلك للأصول والقوانين والأحكام والأقوال التي يتتهون إليها .

ومن أولئك : علماء العربية والباحثون فيها ، فليس لأحدٍ منهم عصمة الولي ، ولا لما يقرره من قواعد وأصول وأحكام وآراء .

وما يكون له قرة العلم وصحته ودليله، مما ينتهي إليه أولئك، لا ينبغي عليه وجوب الاعتقاد بأن كل ما يقرره علماء العربية ويتنهون إليه له حظ من العصمة وسحر اليقين؛ أو أنَّ كل ما يُعْنِي في فنون العربية وعلومها، أو ما يُستنبط من قواعد وآراء له نصيب من الطمأنينة التي تُلْقِي على القلب برد اليقين .

والنظر والمراجعة والتدبّر ومعاودة النظر والاستقراء مما يقود المرء إلى أنَّ ما يحْمِي أقوال العلماء والباحثين وآرائهم أحياناً من طمأنينة ويقين ليس ظلاً ممتدًا ونعيماً مقيماً لا ينقطع ؛ لأنما ما ينفِذُ إليها أحياناً الضلاله والزلل ، وتتناهيا رياح الشك ، وتعاورها حرارة السؤال ، لما يتغلغل فيها ، ويصيّبها من اختلاف ، ويأتيها من باطل ، عن سهو أو هوى أو عجلة أو فلة تحقق وتدبر واستقراء .

وذلك ما يمكن أن يهتدي إليه ، ويبيّنه ، ويكشف عنه المختصون الذين أوتوا حظاً من العلم والنظر ، وهُدوا إلى أسبابه وبياناته .

والنقد العلمي النزيه ، القائم على عدلٍ وعلمٍ وبصيرة ، بما يقوم عليه ويفضي إليه من تنخل وتمحيص ، قطعة من العلم ، وجواهرٌ نفيسٌ في أصوله ومنهجه ، خالطه علماء الأمة ، فما كاد يفارقهم ، وما كادوا يفارقوه ، وهم يسعون إلى الحق ، ويتوخّون الحقيقة ، وينصحون للأمة ، فكان الأكفاء منهم يحرصون أيا حرث على "بيان رجحان ما كان راجحاً ، وتضعيف ما كان ضعيفاً ، وتزيف ما كان زائفاً ، والبالغة في تغليط قائله، ولو كان من الأكابر، للتحذير من الاغترار به" ^(١) .

قال أحمد رزوق (ت ٨٩٩هـ) : "العلماء مصدقون فيما ينقلون لأنه موكول لأمانتهم ، مبحوث معهم فيما يقولون لأنه نتيجة عقولهم ، والعصمة غير ثابتة لهم ، فلزم التبصر طلباً للتحقيق ، لا اعتراضًا على القائل والناقل . ثم إن أتى المتأخر بما لم يُسبق إليه فهو على رتبته ، ولا يلزم القدر في المتقدم ولا إساءة الأدب معه" ^(٢) .

وقد كان من أمري في أزمنة مختلفة إذا قرأت في مؤلفات علماء العربية المتقدمين والمتاخرين والمحدثين، أو طالعت أبحاث الباحثين ، أن أنظر فيما أقرأ وأطالع متديراً ، وألوذ في ذلك بما يجب من التحقق والتتحقق والمراجعة . ومن ذلك مثلاً ما كان من نظري في المسائل الخمس الآتية التي نظرت فيها وتحققتها في ضوء القرآن الكريم وقراءاته :

إثبات ألف "أنا" وصلاً :

"أنا" ضمير رفع منفصل معروف . قال البصريون : أصل "أنا" "أنَّ" ، والألف الأخيرة لبيان الحركة في الوقف . أما الكوفيون فعلى أنْ "أنا" هو حوليَّة كلية العلميين في أيها العدد الرابع ، عام ١٤٢٤هـ

الضمير بما فيه الألف ، واختاره ابن مالك . و "أنْ" بسكون النون لغة (لحجة) حكها قطرب ، وعُزِّيت إلى بعض العرب . ولغة أهل الحجاز في الوصل "أنْ" بمحذف الألف ، وبإثابتها وقفاً . وحکى الفراء عن قضاعة "آنَ" ولغة تميم "أنا" بإثبات الألف وصلاً ووقاً^(٣) .

ونصَّ كثير من العلماء والباحثين على أنَّ الألف الأخيرة في هذا الضمير يجب أن تسقط في درج الكلام ، وأن إثابتها ضعيف ليس بفصيح ، ولا يكون إلا في لغة رديئة أو شاذة خارجة عن القياس ، أو في ضرورة الشعر^(٤) كما قال حُمَيْدُ بْنُ بَحْدَلَ^(٥) :

أنا شيخ العشيرة فاعرفوني
حُمَيْدًا قد تذرَّت السنا ما
وقال الأعشى^(٦) :

فَمَا أَنَا أَمْ مَا اتَّحَدَلِي الْقَوَافِ
وَهَذَا الْمَذْهَبُ مَا لَا يَنْبَغِي الْاَطْمَئْنَانُ إِلَيْهِ وَالْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّ الْضَّعْفَ
عَلَى التَّحْقِيقِ وَالتَّمْحِيصِ يَتَنَاهِيهُ مِنْ جَهَاتِهِ جَمِيعًا ، وَالنَّقْدُ يَفْتَتِّ بِنِيَّتِهِ مِنْ وَجْهِهِ
١ - إِثَابَاتُ أَلْفِ "أَنَا" وَصَلَّاً لِغَةَ تَمِيمٍ ، وَرَوْيَ النَّحَاسِ عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّ لِغَةَ بَعْضِ
بَنِي قَيْسٍ وَرَبِيعَة^(٧) . وَمَا كَانَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى لِغَةٍ مِنْ لِغَاتِ الْعَرَبِ دُونَ
لِغَةِ الْحِجَازِ لَا يُسْتَدَلُّ بِحَالِهِ تِلْكَ عَلَى رِدَاعِهِ أَوْ ضَعْفِهِ وَشَدْوَذِهِ ، وَنَفَيَ
الْفَصَاحَةُ عَنْهُ؛ فَكُمْ مِنْ لِغَةٍ كَانَتْ خَلَافُ لِغَةِ الْحِجَازِ عَدَّتْ فَصِيْحَةً ،
اسْتَعْمَلُهَا الْفَصَحَّاءُ ، وَاسْتَسْعَاهَا الْعُلَمَاءُ ، وَأَنْزَلَتْ مِنْزَلَتَهَا ! وَمُعَظَّمُ مَا
جَاءَ عَنْ بَنِي تَمِيمٍ وَقَيْسٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لَأَنَّ "الَّذِينَ عَنْهُمْ نُقْلِتُ الْلِّغَةُ
الْعَرَبِيَّةُ، وَبَهُمْ افْتُدِي، وَعَنْهُمْ أُخْذَ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ مِنْ بَيْنِ قَبَائِلِ الْعَرَبِ هُمْ :

قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أخذ أكثر ما أخذ ومعظمها، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ...^(٨) .

وقد صرّح بعض العلماء بفصاحة ما جرت عليه تميم من إثبات ألف "أنا" وصلاً . قال أبو حيان : "إذا حملنا ذلك على لغة تميم كان فصيحاً"^(٩) .

٢ - كان إثبات ألف "أنا" وصلاً في الشعر من الكثرة بحيث ينبغي التحفظ من وصفه بالضرورة . وما جاء من هذا الباب - وليس المقام مقام حصر واستقصاء - قول العَدَيل بن الفرخ^(١٠) :

أنا عَدْلُ الظلام لِمَن يَعْانِي أنا العِدْلُ الْمُبِينُ فَاعْرُفُونِي
وقول أبي النجم العجلي^(١١) :

أنا أبو النجم وشاعري شعري

وقول أمية^(١٢) :

وسمّيتني باسم المفند رأيه وقلتَ ولم تصدق أنا منك أفضلُ
ولعلَ النظر الصحيح يقتضي ألا نبعد من الكلام كلَّ ما ورد في شعر
وننكره، خاصة ما كان في الشعر كثيراً، وغضبه بعض الكلام . قال النحاس:
إن بعض أهل النظر يقول: كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام؛ لأن الشعر
كلام العرب، فكيف تحكم في كلامها، وبجعل الشعر خارجاً عنه؟^(١٣) .

٣ - إثبات ألف "أنا" في الوصل مما وردت به قراءة نافع من طرقها جبيعاً أو من بعضها في بضع عشرة آية .

قال ابن القاسح (ت ٨٠١ هـ) : "نافع مد النون من "أنا" في الوصل إذا
وقع بعدها همزة مضمومة وهو موضعان: بالبقرة [٢: ٢٥٨] ﴿أَنَا أَحَبِّي وَأُبَيْتُ﴾،

وبيوسف [١٢ : ٤٥] ﴿أَنَا أُبَيِّكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾ ؛ أو مفتوحة، وهو عشرة مواضع: ﴿أَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ بالأنساع [٦ : ١٦٣] ، و﴿أَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالأعراف [٧ : ١٤٣] ، و﴿أَنَا أَحْوَكُ﴾ بيوسف [١٢ : ٦٩] ، و﴿أَنَا أَكْثَرُكُمْ مَا لَأَعْزَفْرَا﴾ ، و﴿أَنَا أَقْلَ﴾ بالكهف [١٨ : ٣٩ و ٤٠] ، و﴿أَنَا آتَيْكُ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومْ مِنْ مَقَامِكَ﴾ ، و﴿أَنَا آتَيْكُ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَ إِلَيْكَ طَرْفَكَ﴾ بالنمل [٢٧ : ٤٠ و ٤١] ، و﴿أَنَا أَدْعُوكُمْ﴾ بغافر [٤٢ : ٤٠] ، و﴿فَإِنَّا أَوَّلَ الْعَابِدِينَ﴾ بالرحرح [٤٣ : ٨١] ، و﴿أَنَا أَعْلَمُ﴾ بالامتحان [٦٠ : ١] ، فتعين للباقين القراءة بالقصر ... قالون مدًّا أيضًا مع الهمزة المكسورة ، وهو ثلاثة مواضع: ﴿إِنَّ أَنَا إِلَانْذِيرُ وَشِيرْلَقُومْ يَؤْمِنُونَ﴾ بالأعراف [٧ : ١٨٨] ، و﴿إِنَّ أَنَا إِلَانْذِيرْمِينَ﴾ بالشعراء [٢٦ : ١١٥] ، و﴿لَمَّا أَنَا إِلَانْذِيرْمِينَ﴾ بالأحقاف [٤٦ : ٩] ، وقرأ الباقيون بالقصر^(١٤).

ولم يختلف القراء في حذفها إذا لم تلقها همزة إلا في قوله تعالى: ﴿لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبُّ﴾ بالكهف [١٨ : ٣٨] ، إذ قرأها بإثبات الهمزة وصلًا ووقفًا ابن عامر ، وأبو عمرو في رواية ، والنافع في رواية المسيي^(١٥) .

إِنْ إذا جاء إثبات الألف في "أَنَا" وصلًا فيما انتهى إلينا من المتواتر قراءة مسموعة من أفصح العرب بإجماع نبينا محمد ﷺ ، ومن أصحابه ، ومن بعدهم ، أفيكون من الصحة في شيء أن يُنعت ذلك -أعني إثبات الألف في "أَنَا" وصلًا- برداة أو ضعف أو شذوذ ، أو أن تُنفي عنه الفصاحة ؟

على أن من العجب أن يكون في الناس من يتهم قراءة نافع. قال النحاس: "لا وجه لها"^(١٦) . قال أب وحـيـانـ: "والأحسن أن تجعل قراءة نافع على لغة بـنـيـتـيمـ ... فإذا حملنا ذلك على لغة بـنـيـتـيمـ كان فصيحاً"^(١٧) .

وإنْ لمن العجب أيضًا أن تجد في الناس من يجترئ على قراءة ابن عامر ومن معه. قال الطبرى : "إن ذلك ، وإن كان مما يُنطَق به في ضرورة الشعر ، فليس ذلك بالفصيح من الكلام" ^(١٨) . وذكر النحاس عن أبي حاتم أن إثبات الألف في ﴿لَكَنَا﴾ . وصلًا لحن ^(١٩) .

وأجدني هنا أقول كما قال أبو حيان في جنب من لحن قراءة أخرى لابن عامر ، قال : "ثم هي قراءة ابن عامر ، وهو رجل لم يكن ليلحن ، فالقول بأنها لحن من أكبر الخطأ المؤثم الذي يجرّ قائله إلى الكفر ، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى" ^(٢٠) .

وقال أبو إسحاق الزجاج : "فَأَمَا ﴿لَكَنَا﴾ هو الله رب ﴿لَكَنَا﴾ فهو الجيد بإثبات الألف ، لأن المهمزة قد حذفت من "أنا" ، فصار إثبات الألف عوضاً من المهمزة" ^(٢١) . وهذا كله عندي مما يدفع دفعاً إلى الاعتقاد بصحة إثبات ألف "أنا" في درج الكلام ، وفصاحته ، والعدول عن نعنه بما يعييه ، أو عن تأويله ، والله أعلم .

* إثبات عائد الاسم الموصول إذا كان متصلًا منصوباً :

لابد للاسم الموصول من صلة ينبغي أن تكون جملة خبرية ، ويغنى عنها شبه الجملة "ظرف أو جار ومحرر مع فعل وفاعل" ؛ ولا بد في الصلة من ضمير عائد إلى الموصول ، منصوب أو محرر أو مرفوع . فإذا كان الضمير منصوباً متصلةً في محل نصب مفعول ، حاز حذفه وإثباته ، تقول : جاء الذي أكرم ، وجاء الذي أكرمه . وكلامها فصيح ، لكن الأول أكثر ، وليس الثاني بقليل" ^(٢٢) . على أن الإسفرايني (ت ٦٨٤ هـ) قال : "ويجوز حذف العائد للعلم به ، وهذا متسع في كلامهم نحو قوله تعالى : ﴿أَهْذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان

٢٥ : [٤١] . ونحو ذلك . وقلما يجيء في الترتيل آية من هذا الجنس إلا وحذف العائد قراءة إلا في موضعين: أحدهما: قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ، والثاني قوله تعالى: ﴿وَأَتَلُ عَلَيْهِمْ بَأَنَّا أَتَيْنَاهُمْ بِآتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعُهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ٧٥] [٢٣] .

وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنَّه يفيد بدلاله الأمثلة أنَّ عائد الاسم الموصول "الذي" إذا كان ضميراً متصلةً منصوباً في محل نصب مفعول، لم يثبت في القرآن إلا في تينك الآيتين، فإذا جاء في آيات أخرى حذف منها في بعض ما قرئت به تلك الآيات. وهذا غير مُسلِّم لأنَّ إثبات عائد "الذي" المتصل المنصوب ورد في ثلاث آيات آخر، لم يقرأ في شيء منها بحذف ذلك العائد . وتلك الآيات هي: ﴿الَّذِينَ يَسْبُعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأَمِيَّ الَّذِي يَجْدُوْهُ مَكْوَبًا عَنْدَهُمْ فِي التُّورَاةِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] ، وقوله سبحانه ﴿وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً﴾ [الحج: ٢٥] ، وقوله تعالى: ﴿كَالَّذِي اسْهَوَهُ الشَّيَاطِينُ﴾ [الأنعام: ٦] [٧١] .

هذا ، وإثبات عائد الأسماء الموصولة "من ، الذين ، التي ، ما" ، وهو ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، جاء في القرآن الكريم في آيات كثيرة . على أنَّ ذلك قليلٌ بالنسبة إلى حذفه [٢٤] .

* أسأل :

ذكر بعض الباحثين نصاً أو مفهوماً أنَّ الواجب في فعل الأمر من "سؤال" إذا وقع ابتداءً أن تُحذف الحمزة منه ، فيقال : "سل" [٢٥] . وهو ما يعني بأخرة أنَّ إثبات الحمزة في الأمر منه، إذا لم يسبق بشيء ممتنع؛ وأنَّ قول القائل من ثمة "سؤال" في ابتداء الكلام ، لا يصح .

وهذا قولٌ يعترىه الضعف ؛ لأنّ ما كان كذلك قد تهمزه العرب كما نصَّ بعض علماء العربية ، وبه قرأ أبو عمرو فيما رواه عبّاس عنه . قال الفراء حين فسر قوله تعالى: ﴿أَسْلُكْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا أَتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيْنَةً﴾ [البقرة: ٢١١] : " لا تهمز في شيء من القرآن ، لأنها لو همزة كانت "أسأل" بالف ، وإنما ترك همزها في الأمر خاصة ؛ لأنها كثيرة الدور في الكلام ... ، وقد تهمزه العرب ، فاما في القرآن فقد جاء بترك المهمزة ، وكان حمزة الزيارات يهمز الأمر إذا كانت فيه الفاء أو الواو ، مثل قوله : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرِيبَةَ الَّتِي كَانَ فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] ، ومثل قوله : ﴿فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَاب﴾ [يونس: ٩٤] " .

وقال ابن عطية الأندلسي حيث فسر الآية السابقة : " وقرأ أبو عمرو في رواية عباس^(٢٧) عنه "أسأل" على الأصل ، وقرأ قوم "اسْل" على نقل الحركة إلى السين ، وترك الاعتداد بذلك في إبقاء ألف الوصل على لغة من قال الحمر^(٢٨) . فالذى ينبغي فيما أرى أن يُقال : إذا وقع فعل الأمر من "سأل" في ابتداء الكلام ، ولم يسبقه شيء ، فالأولى والأحسن أن تُحذف المهمزة منه ، فيقال : "سل" ، وإثباتها قليل . ولو قال أولئك الباحثون ذلك لكن الكلام أشبه ، ولكن مُحكماً يُطمأن إليه ، فلا يُعترض ، والله تعالى أعلم .

* حمل الكلام على الجموع مراعاة لمعنى "كل" :

نصَّ بعض الباحثين "أن" "كل" في غير القرآن تأتي مفيدة للجمع كما تأتي مفيدة للإفراد ، فيُقال مثلاً : "كل الرجال حاضرون" ، والمعنى : جميعهم ، وفي

هذا نظر إلى المعنى بدلالة "حاضرون". ولنا أن نقول : "كل الرجال حاضر" ، والمعنى هو نفسه ، ولكن قد روّعي لفظ "كل" وهو مفرد مذكور^(٢٩) . كان ذكر قبل أن كلمة "كل" جاءت في القرآن الكريم في أكثر من ثلاثة آية ، روّعي فيها جميـعا لفظـها المفرد ، إلا في قوله تعالى ﴿كُلُّ الطَّعَامٍ كَانَ حِلًا لِبْنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى قُسْمِهِ﴾ [آل عمران : ٩٣] ، الذي يلمح في "كل" فيه كما قال "دلالة الجمع، وقد تحتمل معنى الإفراد". ومثلـ لما روّعي فيه لفظ "كل" المفرد من آي القرآن الكريم بقولـه تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة : ٢٠] ، وقولـه تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَاقَهُ الْمَوْتُ﴾ [آل عمران : ١٨٥] ، وقولـه تعالى ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِرٍ﴾ [الإسراء : ١٧] [٨٤]^(٣٠) .

وهـذا الكلام بعضـه صحيح ، وبـعضـه فيه تخلـيط :

أما أن "كل" تأتي مفيدة للجمع كما تأتي مفيدة للإفراد ، فقول صحيح ؛ لأن "كل" في اللغة العربية من الكلمات التي يكون لها لفظ مفرد ومعنى جمع ، فيـحملـ الكلـامـ علىـ لـفـظـهاـ بـالـإـفـرادـ إـذـاـ حـمـلـ ، وـعـلـىـ معـناـهاـ -ـإـذـاـ حـمـلـ- بـالـجـمـعـ.

قال ابن الشجري : "لفظـهاـ لـفـظـ واحدـ ، وـعـنـهاـ معـنـىـ جـمـعـ، فـذـلـكـ عـادـ إـلـيـهاـ ضـمـيرـ وـاحـدـ فيـ قـولـهـ تـعـالـىـ ﴿كُلُّ أَمْنَى بِاللَّهِ﴾ [البـقـرةـ : ٢٨٥] ، وـضـمـيرـ جـمـعـ فيـ قـولـهـ تـعـالـىـ ﴿وَكُلُّ أَتْوَهُ دَاهِرِينَ﴾ [الـنـمـلـ : ٢٧] [٨٧] ، وـأـفـردـ خـبـرـهاـ فيـ قـولـهـ تـعـالـىـ ﴿وَكُلُّهُمْ أَتَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرِدًا﴾ [مرـيمـ : ١٩] [٩٥] ، وـجـمـعـ فيـ قـولـهـ تـعـالـىـ ﴿وَكُلُّ أَتْوَهُ دَاهِرِينَ﴾ [الـنـمـلـ : ٢٧] [٨٧] ...^(٣١).

وقال الأَنْبَارِي : "لَمَّا كَانَ مُفْرَداً فِي الْلَّفْظِ مُجْمُوعاً فِي الْمَعْنَى رُدَّ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ تَارِةً عَلَى الْلَّفْظِ، وَتَارِةً عَلَى الْمَعْنَى، كَقُولُهُمْ "كُلُّ الْقَوْمِ ضَرَبَتْهُ، وَكُلُّ الْقَوْمِ ضَرَبَتْهُمْ" ، وَقَدْ جَاءَ بِهِمَا التَّقْرِيلُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا أَنَّهُ إِلَّا أَنَّهُ رَحْمَنٌ عَبْدًا﴾ [مَرْيَمٌ ١٩ : ٩٣] ، فَقَالَ "آتَيْ" بِالْإِفْرَادِ حَمْلًا عَلَى الْلَّفْظِ ؛ وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاهِرِينَ﴾ [النَّمَاءُ ٢٧ : ٨٧] ، فَقَالَ "أَتَوْهُ" بِالْجَمْعِ حَمْلًا عَلَى الْمَعْنَى...﴾^(٣٢).

وَأَمَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ مَفْهُومُ عَبَارَتِهِ أَوْلَأَّ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ مِنْ نَفْيِ حَمْلِ الْكَلَامِ فِي آيِ الْقُرْآنِ عَلَى الْجَمْعِ ، مَرَاعَاةً لِمَعْنَى "كُلٌّ" ؛ وَمَا نَصَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ الْآخَرِ مِنْ حَصْرِ ذَلِكَ فِي آيَةٍ مُحْتَمَلَةٍ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالَنِي إِسْرَائِيلَ...﴾ [آل عمران٣ : ٩٣] ، فَشَيْءٌ بَعِيدٌ مِنَ الصَّحَّةِ ، وَهُوَ لَيْسُ مِنَ الْعِلْمِ فِي شَيْءٍ ؛ لِأَنَّ حَمْلَ الْكَلَامِ عَلَى الْجَمْعِ مَرَاعَاةً لِمَعْنَى "كُلٌّ" ابْتِدَاءً ، أَوْ بَعْدَ مَرَاعَاةِ لِفَظِ "كُلٌّ" ؛ مَا جَاءَ كَثِيرًا فِي آيِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ^(٣٣).

وَمِنْ ذَلِكَ مُثِلاً قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَكُلُّهُمْ قَاتُونَ﴾ [الْبَرَّةُ ٢٦ : ١١٦] ، الرَّوْمُ ٣٠ : ٢٦] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدُهُمْ فَرِحُونَ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ ٢٣ : ٥٣] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ ٢١ : ٩٣] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أَنَّاسٍ مَشْرِبَهُمْ﴾ [الْبَرَّةُ ٢٦ : ٦٠] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَكَوَافِئَ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَا فَدْتَ بِهِ وَأَسْرَوْا النَّدَامَةَ لِمَا رَأَوُا الْعَذَابَ وَقُنْصِيَّ بِهِمْ بِالْقُسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [يُونُسٌ ١٠ : ٥٤].

عَلَى أَنَّ قَوْلُهُ ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالَنِي إِسْرَائِيلٌ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلٌ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [آل عمران٣ : ٩٣] ، الَّذِي يُلْمِعُ فِيهِ دَلَالَةُ الْجَمْعِ كَمَا قَالَ ذَلِكَ الْبَاحِثُ، لَيْسَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي

يقصده النحاة وعلماء العربية هنـا، لأن دلالة الجمع في هذه الآية مستفادة من قضية الآية نفسها ، ومن إضافة "كل" إلى جنس "الطعام" المعـرف .

ولو كانت تلك الدلالة المستفادة من معنى الآية وقضيتها هي ما يريدـه العلماء من مراعاة الجمع الذي في معنى "كل" - وهي ليست كذلك - لكان تمثيل ذلك الباحث لما روـعـي فيه لـفـظ "كل" المفرد بقوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَاقَتُهُ الْمَوْتُ﴾ [آل عمران ٣٥] ، وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة ٢٠] خطأ ، لأن قضية كلـمنـهما دلـلةـ علىـ الجمعـ والـاستـغـراقـ ؛ فـالمـقصـودـ منـ الأولىـ أنـ الموـتـ لاـ مـفـرـ لأـحدـ منـهـ ، فـجـمـيعـ النـفـوسـ لاـ مـحـالـهـ ذـائـقـتـهـ ؛ وـالمـقصـودـ منـ الثـانـيـةـ التـنبـيـهـ إـلـىـ قـدـرـةـ اللهـ عـلـىـ جـمـيعـ الأـشـيـاءـ ، لـايـشـدـ عنـ ذـلـكـ شـيءـ .

هـذـاـ ، وـلمـ أـرـ منـ سـلـكـ تـلـكـ الآـيـةـ ﴿كُلُّ الطَّعَامٍ كَانَ حَلَالًـ لـنـيـ إـسـرـائـيلـ ...﴾ـ فـيمـاـ كانـ فيـ مـراـعاـةـ الـجـمـعـ الـذـيـ عـلـيـهـ معـنىـ "ـكـلـ"ـ .ـ عـلـىـ أـنـ رـأـيـتـ الشـيـخـ عـبـدـالـخـالـقـ عـصـيـمـةـ رـحـمـهـ اللهـ — يـعـدـهاـ مـاـ روـعـيـ فـيـ لـفـظـ "ـكـلـ"ـ .ـ

* الوهم :

كانـ منـ لـغـةـ "ـلـهـجـةـ"ـ بـعـضـ الـعـربـ فـيـماـ نـقـلـ الـعـلـمـاءـ كـسـرـ ضـمـيرـ الغـائبـ المتـصلـ، إـنـ لـمـ يـكـنـ قـبـلـ الـهـاءـ يـاءـ وـلـاـ كـسـرةـ، يـقـولـونـ: مـنـهـمـ، وـعـنـهـمـ، وـبـيـنـهـمـ، وـبـيـنـهـمـ، وـمـنـهـمـ، وـعـنـهـمـ .ـ وـذـلـكـ خـلـافـ مـاجـرـىـ عـلـيـهـ كـثـيرـ منـ الـعـربـ ،ـ مـنـ كـسـرـ الـهـاءـ الـتـيـ قـبـلـهـاـ كـسـرـةـ أوـ يـاءـ؛ـ فـإـذـاـ حـاـوـزـواـ ذـلـكـ "ـكـسـرـ ماـ قـبـلـ الـهـاءـ ،ـ أـوـ وـجـودـ يـاءـ سـاـكـنـةـ قـبـلـهـاـ"ـ،ـ لـمـ يـكـنـ فـيـ الـهـاءـ إـلـاـ الضـمـ،ـ يـقـولـونـ: عـلـيـهـمـ ،ـ وـمـنـ دـوـهـمـ ،ـ وـمـنـهـمـ ،ـ وـبـذـلـكـ قـرـأـ أـكـثـرـ الـقـرـاءـ السـبـعـةـ .ـ وـقـدـ عـزـاـ بـعـضـ الـعـلـمـاءـ ذـلـكـ لـغـةـ "ـلـهـجـةـ"ـ إـلـىـ أـهـلـ بـنـجـدـ ،ـ وـبـنـيـ قـيمـ ،ـ وـسـعـدـ ،ـ وـقـيسـ .ـ

وتلك الظاهرة اللغوية : كسر ضمير الغائب المتصل ، وإن لم يكن قبل الماء ياء ولا كسرة ، التي سماها بعض العلماء "وهما" ، مما أجمع العلماء على وصمه بالرداة، فجعلوه في الرديء المذموم من اللغات ومستبعشها ، وصنفوه في مستنقح الألفاظ . على أئم اختلقو في نسبتها ، فمنهم من عزّاها إلى قوم من ربّيعه ، ومنهم من عزّاها إلى كلب .

قال سيبويه : "واعلم أن قوماً من ربّيعه يقولون : "منهم" أتبعوها الكسرة ، ولم يكن المسكن حاجزاً حصيناً عندهم . وهذه لغة رديئة ، إذا فصلت بين الماء والكسرة فاللزم الأصل ، لأنك قد تحرّي على الأصل ، ولا حاجز بينهما ، فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتقي المتشابهة" ^(٣٦) .

وقال السيوطي فيما عقده للرديء المذموم من اللغات : "ومن ذلك الوهم في لغة كلب ، يقولون : منهم ، وعنهم ، وبينهم ، وإن لم يكن قبل الماء ياء ولا كسرة" ^(٣٧) .

وقول بعض المحدثين يسعى إلى التوفيق في عزو "الوهم" : ربما كان "القوم من ربّيع" الذين نسب إليهم سيبويه "الوهم" هم "بنو كلب" ^(٣٨) ، ضرب من سهو ؛ لأن "كلب" التي تُسَبِّبُ إِلَيْهَا "الوهم" هي من قضاة ^(٣٩) .

وقد سعى بعض الباحثين المحدثين إلى تفسير "الوهم" ، فرأى أن ذلك يحتمل أمرين : الأول : أن ينادي كلب من قضاة ، وقد ترددت مساكنهم بين تحوم الشام وما يقرب من بلاد العراق ، تأثروا بما انتشر في تلك البقاع من لغات "سامية" ^(٤٠) كالآرامية والعبرية، وكلتا هما آخر الكسر في مثل هذه الضمائر. الثاني : أن كسر هذه الضمائر كان صفة من صفات اللهجات الحجازية التي كان فيها - كما استقرى ذلك الباحث وقرر - ميل إلى الكسر عامّة ؛ وأن

بني كلب قد ثأثروا بلهجات الحجاز ، لأنهم عاشوا على حدود الشام ، أي على الطريق الذي كان يسلكه الحجازيون في تجارةهم مع بلاد الشام ، ومن ثمَّ فليست بيئتهم إلا متداولاً طبيعياً للبيئة الحجازية^(٤١) .

ووسم "الوهم" بالرداة، ونعته بالاستهجان واستبعاده، وذمه؛ عندي فيه نظر لورود مثله فيما رُوي قراءة عن ابن عامر، وابن كثير، وابن عباس، وغيرهم. قال ابن عطية حيث فسر قوله تعالى ﴿قَالَ يَا آدَمَ إِنَّهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] : "قال أبو علي : كلهم قرأ "أنبئهم" بالهمز وضم الماء ، إلا ما روى عن ابن عامر "أنبئهم" بالهمز وكسر الماء، وكذلك روى بعض المكيين عن ابن كثير ، وذلك على إتباع كسرة الماء لكسرة الباء ، وإن حجز الساكن فحجزه لا يعتمد به"^(٤٢) .

قال أبو حيان : "وروي عن ابن عباس "أنبئهم" بالهمز وكسر الماء"^(٤٣) . ونصَّ البناء أن ابن مجاهد وابني غلبون "عبد المنعم وابنه طاهر" قرؤوا بكسر الماء في قوله تعالى ﴿وَبِهِمْ عَنْ ضِيقٍ إِبْرَاهِيمٌ﴾ [الحجر: ٥١]^(٤٤) . وما من أحدٍ من هؤلاء القراء إلا فيه من الضبط والحفظ وصحة النقل ، والعلم والفصاحة والأمانة والثقة ، بعضه أو كله^(٤٥) ، ما تزكي به قراءته التي يعتمد بها كسر الماء في "الوهم" . فكيف إذا كانت تلك القراءات متوجهة ، تحتمل وجهين مع القياس على ما سمع .

قال أبو علي : "فأما وجه قراءة من قرأ "أنبئهم" فكسر الماء ، والذي قبلها همزة مخففة ، فإنَّ لكسرة الماء وجهين من القياس على ما سمع منهم .

أحد هما : أنه أتبع كسر الهماء الكسرة التي قبلها ، والحركة للإتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين .. وما يُثبت ذلك أن أبو زيد قال : قال رجل من بكر بن وائل : أخذت هذا منه يافتي ، ومنهما ، ومنهمي ، بكسر الاسم المضمر في الإدراج والوقف ... ففي ما حكاه أبو زيد ما يُعلم منه أن الإتباع مع حجز الساكن بين الحركتين ، مثله إذا توالى الحركتان ، فلم يحجز بينهما شيء ، ... فكذلك قوله "أنبئهم" أتبع الكسرة في الهماء الكسرة التي قبلها . والوجه الآخر : أنه لم يعتمد بالحاجز الذي بين الكسرة والهماء لسكونها ، فكان الكسرة وليت الهماء ، والكسرة إذا وليت الهماء كسرت نحو : به ، ... كذلك يجوز أن لا يعتمد به حاجزاً في قراءة ابن عامر ، وما روی عن ابن كثير... قال أبو الحسن : ﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَاهِهِم﴾ الهماء مضمة إذا هُمِّزت ، وبها نقرأ ، لأن الهماء لا يكسرها إلا ياء أو كسرة ؟ ومن العرب من يهمز ويكسر ، وهي قراءة ، وهي ردية في القياس ...^(٤٦) .

هذا ، وكأني بقول أبي علي أشبه بالحق من قول أبي الحسن الأخفش ؛ لأن المعلل مقدم على المرسل . على أن أبو علي الفارسي حاد عن الجادة حيث ذكر قوله تعالى ﴿قَالُوا أَرْجُهُ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ٧] [١١١] : وجد ابن مجاهد يغلط قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان "أرجحه" بالهمز وكسر الهماء ، فاقتدى به ، وغلطها ، من أنها من الباب نفسه .

قال ابن مجاهد : "وهذا غلط ، لا يجوز كسر الهماء مع الهمز ، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة"^(٤٧) .

د : عبدالناصر إسماعيل عسّاف

وقال أبو علي : ((كسر الهاء مع الهمز غلط لا يجوز ، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة ، ولو حُفِّظ الهمزة فقبلها ياء فقال "أرجيه" فكسر الهاء ؛ لم يستقم ، ...))^(٤٨).

قال أبو حيان : "ما ذهب إليه الفارسي وغيره من غلط هذه القراءة ، وأنها لا تجوز ، قول فاسد ، لأنها قراءة ثابتة متوافرة رواها الأكابر عن الأئمة ، وتلقّتها الأمة بالقبول ، ولها توجيه في العربية ، وليس الهمزة كغيرها من الحروف الصحيحة لأنها قابلة للتغيير بالإبدال و الحذف بالنقل وغيره ، فلا وجه لإنكار هذه القراءة" ^(٤٩) .

هذا آخر ما رغبتُ أن أَبْهَهُ عليه في هذه النظارات التي دللتُ -غير شك- بمسائلها الخمس التي سقتها بأسبابها وبيانها، على أن التدبر والاستقراء والتحقق قطعة من العلم ، لا ينبغي أن تفصل عنه ؛ وجوهر مقيم في منهجه وأصوله ، يُسعف القائم عليه ، ويهديه إلى حيث يكون الحق والحقيقة ، فإذا تركه وعرف عنه ضللاً عن سبيله ، ونأت عنه الحقيقة ؛ وكان منه ما لا بدّ أن يُقْهَرَ لو احتجَرَ على حمل النقد والنظر ؛ وأنّ فيما يصدر عن علماء العربية والباحثين من أحكام وأقوال وآراء طائفةً غير قليلة لا ينبغي التسليم بها أو قبولها ولا يجوز أن تترك على عواهنها؛ لأن فيها مالا يثبت للنقد، ولا يطيقه، بل يجب أن تتأمل وينظر فيها ؛ فما كان قبيحاً منها استُقبح أو رُدّ ، وما كان فيه معابة عيب لها ، وما وُجد فيه ضعف أو قلق أو بُعد أو تحامل أو فساد أو خطأ ثُوِّقَ عنده أو اعتُرض عليه وعُقِّبَ بما يُيدِي عواره .

المواعشي والتعليقاته :

- (١) (٢) منهج البحث في الدراسات الإسلامية ، ٥٢ ، ٧٠ .
- (٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢، وللزجاج ٢٨٧/٣، والبحر الحبطة ٢٨٨/٢، ١٢٨/٦، الممع ٦٠/١ ، الخزانة ٣٩٠/٢ . والمقصود بمصطلح "اللغة" في هذه الفقرة حيث اقتربن بقبيلة من القبائل العربية، أو بعض العرب، هو ما يسميه الحدثون والمعاصرون "اللهجة" . وإليه أيضاً قصدتُ في مواضع أخرى من هذه النظارات .
- (٤) انظر : الكامل للمجرد ٥٥١/٢ ، ٥٥٢/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ - ٩٤ .
- (٥) البيت في الخزانة ٣٩٠/٢ ، وشواهد شرح الشافية ٤/٢٢٣ .
- (٦) ديوان الأعشى ٨٩ ، وفي بعض ألفاظه اختلاف .
- (٧) إعراب القرآن للنحاس ٢/١١٦ .
- (٨) الاقتراح ٤٤ .
- (٩) البحر الحبطة ٢٨٨/٢ .
- (١٠) (١٢) البيت في دقائق التصريف . ٥٣٨ .
- (١١) البيت في شرح المفصل ٩/٨٣ .
- (١٢) إعراب القرآن للنحاس ٥/٩٧ .
- (١٤) شرح الشاطبية ١٦٤ .
- (١٥) انظر : تفسير الطبرى ١٤٤/٥ ، الحجة ١٤٤ — ١٦٢/١٥ .
- (١٦) إعراب القرآن له ١/٣٣١ .
- (١٧) البحر الحبطة ٢/٢٨٨ .
- (١٨) تفسير الطبرى ١٥/١٦٢ .
- (١٩) إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٥٧ .

- (٢٠) البحر الحيط ١/٣٦٦ .
- (٢١) معاني القرآن له ٣/٢٨٧ .
- (٢٢) انظر : شرح الكافية للرضي الأسترابادي ٣/٧—٢٦ .
- (٢٣) الضوء المنير ٣٠٥—٣٠٦ .
- (٢٤) انظر : دراسات لأسلوب القرآن ق ١: ٣١٥، ١٦٨، ١٥٧، ١٦٥—١٧٠ .
- (٢٥) انظر النحو والصرف ٣٣٠ ، الواضح في الصرف ١٠٢ .
- (٢٦) معاني القرآن له ١/١٢٥—١٢٤ . وقراءة حزرة في ذلك ، وما كان مثله ، هي قراءة الجمهور ، ولم يترك المهمز إلا ابن كثير والكسائي . انظر : الحجة ٣/١٥٥—١٥٦ .
- (٢٧) الصحيح ما أثبته هنا من المحرر الوجيز ، ط المغرب ، والذي في طبعة مصر ، وفي تفسير القرطبي ٣/٢٠ ، والبحر الحيط ٢/١٢٦ تحريف .
- (٢٨) المحرر الوجيز ٢/١٤٧ ، وانظر : الدر المصنون ٢/٣٦٦ .
- (٢٩) (٣٠) اللفظ والمعنى في لغة التريل ١٨١—١٨٢ .
- (٣١) الأمالي الشجرية ١/٤٠ .
- (٣٢) الإنفاق في مسائل الخلاف ٢/٤٤٨، وانظر دراسات لأسلوب القرآن ق ٢/٣٥٠—٣٦٠ .
- (٣٣) انظر : البحر الحيط ٨/٤٤ ، معنى الليبب ٣/١٠١، ١١٣، ١١٤ .
- (٣٤) انظر له: دراسات لأسلوب القرآن ق ١/٢٥٧ .
- (٣٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ١٧٨، ١٧٠ ، وللفراء ١/٥ ، الإتحاف ١٢٣ ، اللهجات العربية المذمومة ٨٩، ٩٠ .
- (٣٦) الكتاب ٤/١٩٦ .
- (٣٧) المزهر ١/٢٢٢ .
- (٣٨) انظر : اللهجات العربية المذمومة ٨٨ .
- (٣٩) انظر لسان العرب "كلب" .

(٤٠) هذا الاصطلاح يستند - على شهرته - إلى أوهام وخرافات توراتية ، وهو ليس من العلم يمكن بحث يمكن اعتماده والاطمئنان إليه كما يرى المحققون من أهل العلم . واستعماله هنا ليس إلا من قبيل الحرص على استيعاب القضية ، والانصراف عما يمكن أن تؤدي إليه الاصطلاحات الأخرى من ضلال القصد ، وتنبيهاً على ما في مصطلح "السامية" من بعد عن الصواب والعلم .

(٤١) انظر : في اللهجات العربية ٩٥ .

(٤٢) المحرر الوجيز ١ / ١٧٤ .

(٤٣) البحر المحيط ١٤٩/١ .

(٤٤) الإتحاف ٢٧٥ .

(٤٥) انظر: غاية النهاية ١/١٣٩-١٤٢، ٣٣٩-٤٢٣، ٤٧١-٤٢٦، ٤٤٣، ٤٤٣-٤٧٢ .

(٤٦) (٤٧) (٤٨) الحجة ١١/٢ - ١٤ ، ٥٨/٤ .

(٤٩) البحر المحيط ٣٦٠/٤ .

المصادر والمراجع :

- ١- إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربع عشر ، أحمد الدمياطي البناء .
- ٢- إعراب القرآن ، النحاس ، ط بيروت .
- ٣- الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ط بيروت .
- ٤- الأمالي الشجرية ، ابن الشجري ، ط بيروت .
- ٥- الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات بن الأنباري .
- ٦- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي .
- ٧- تفسير الطبرى (جامع البيان في تفسير القرآن) .
- ٨- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن ، ط بيروت) .
- ٩- الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي ط دمشق .
- ١٠- خزانة الأدب للبغدادي ، ط بولاق .
- ١١- دراسات لأسلوب القرآن ، محمد عبد الخالق عضيمة .
- ١٢- الدار المصنون ، السمين الحلبي ، ط دمشق .

- ١٣ - دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، ط بغداد .
- ١٤ - ديوان الأعشى ، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين .
- ١٥ - شرح الشاطبية (سراج القارئ) ، علي بن عثمان بن القاصح .
- ١٦ - شرح الكافية ، رضي الدين الأستراباذي ، ط بنغاري .
- ١٧ - شرح المفصل ، ابن يعيش .
- ١٨ - شواهد شرح الشافية ، البغدادي .
- ١٩ - الضوء المنير على المصباح في النحو ، الإسفرايني ، رسالة ما جستير ، جامعة دمشق ٢٠٠٠ م.
- ٢٠ - غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري .
- ٢١ - في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس .
- ٢٢ - الكامل ، المبرد ، ط الرسالة ، بيروت .
- ٢٣ - الكتاب ، سيبويه ، ط هارون .
- ٢٤ - لسان العرب ، ابن منظور .
- ٢٥ - اللفظ والمعنى في لغة الترزيلا ، د. إبراهيم السامرائي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة صنعاء ، عدد ١٠ ، ١٩٨٩ م .
- ٢٦ - اللهجات العربية المذكورة ، د. عصام نور الدين ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، عدد ١٢ ، ١٩٩١ م .
- ٢٧ - المحرر الوجيز ، ابن عطية الأندلسي ، ط المغرب .
- ٢٨ - المزهر في علوم اللغة ، السيوطي .
- ٢٩ - معنى القرآن ، الأخفش .
- ٣٠ - معاني القرآن ، الفراء .
- ٣١ - معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج .
- ٣٢ - معنى الليب ، ابن هشام ، ط الكويت .
- ٣٣ - منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفاً وتحقيقاً ، د. فاروق حمادة .
- ٣٤ - النحو والصرف ، عاصم بيطار ، جامعة دمشق .
- ٣٥ - همع الموامع ، السيوطي ، ط القاهرة .
- ٣٦ - الواضح في علم الصرف ، محمد خير الحلواني .